وأينعت وصوله ، وبعد عن حيل الوراقين ، وعن تصنع المتصنعين كلن حينئذ في حسن الخط كما قلت :

إذا ما تجلـل (١) قرطاسُه وساوره (٢) القلم الأبرش (٣)

تضمن مـن خطـه حلـة كنقـش الدنانيـر بـل أنقش

حروفة تعيد لعيـن الكلـيل نشاطا ويقرؤها الأخفش (٤)

وقال السخاوي : وليس المراد أن يصرف زمنه في مزيد تحسينه وملاحة نظمه لحصول الغرض بدونه ، بل الزمن الذي يصرفه في ذلك يشتغل فيه بالحفظ والنظر ، وليست رداءة الخط الذي لا تفضي إلي الاشتباه بقادحة ، إنما القادح الجهل (٥) .

٣ – الاهتمام بضبط الكتابة شكلاً ونقطاً ليؤمن اللبس :

فعلي المحدث أن يهتم بما يكتبه ، ويصرف همته في ضبطه ، لا سيما المشكل منه فيضبطه بالشكل – أي بالإعراب – أو بالنقط – يعني بالإعجام –

---

(١) أي عظم لأن الجلل : العظيم . القاموس / ١٢٦٤ .

(٢) أخذ برأسه وارتفع . القاموس / ٥٢٧ .

(٣) مختلف الألوان المتميزة . القاموس / ٧٥٤

(٤) الجامع للخطيب ١ / ٤٠٤ . قلت : والمعني أن الورق إذا صفي واتسع ، وارتفاع للكاتب قلم فأخذه ، وكان قلماً أبرش يعني مختلف الألوان متميزاً عن مثيله ، خرج الخط واضحاً ، كنقش الدنانير بل أوضح ، حتى يقرأها الكليل ، وينشط لها الأخفش (ضعيف البصر) ، ومن جماله كأنه حلة يتزين بها ..

(٥) فتح المغيث ٣ / ٥١ .

فيبين التاء من الياء ، والحاء المهملة من الخاء المعجمة والجيم فهذا هو المقصود بالنقط ولذا قال الأوزاعي : نور الكتاب إعجامه (١) .

وقال ابن الصلاح : ثم إن على كتبة الحديث وطلبته صرف الهمة إلى ضبط ما يكتبونه أو يحصلونه بخط الغير من مروياتهم على الوجه الذي رووه شكلاً ونقطاً يؤمن معهما الالتباس وكثيراً ما يتهاون بذلك الواثق بذهنه وتيقظه وذلك وخيم العاقبة فإن الإنسان معرض للنسيان . ثم قال : وإعجام المكتوب يمنع من استعجامه ، وشكله يمنع من إشكاله(٢) .

عاقبة ترك الإعجام :

إذا تهاون المرء فترك الإعجام معتمداً على ذهنه وتيقظه أعطي ذلك نتائج سيئة للغاية قد تكون على الكاتب نفسه ، وقد تكون على القارئ ، فمن العواقب السيئة التي تكون على الكاتب الاضطراب في الرواية ، والخطأ في فهمها لأنه قد ينسي ضبط حروفها أو نقطها أو إهمالها فيستعجم عليه المكتوب فيقع في الوهم والتغير كما حدث ذلك مع هُشيم بن بشير الحافظ حيث إنه صحف كلمة " روضة خاخ " إلي روضة حاج " فضحك ابن عيينة من روايته (٣) .

وقد وقع مثل ذلك من شعبة بن الحجاج – رحمه الله – في حديث أبي الثور (بالثاء المثلثة) قال : سألت ابن عمر عن صوم يوم عرفة فنهاني . حيث رواه شعبة فقال : عن أبي السوّار (بالسين المهملة وتشديد الواو) وهذا خطأ

---

(١) أخرجه الرامهرمزي في المحدث الفاصل / ٦٠٨ رقم (٨٨٧) بلفظ " العجم نور الكتاب . ثم قال والصواب " الإعجام : أعجمت الكتاب فهو معجم لا غيره ، وهو النقط ، أن تبين التاء من الياء ، والحاء من الخاء ، والشكل تقييد الإعراب .

(٢) مقدمة ابن الصلاح / ١٠٩ .

(٣) تقدم ذلك ص (٤٤٥) .

والصواب إنما هو أبو الثور ، قاله أبو حاتم الرازي (١) . قلت : وقد حكم البخاري وأبو حاتم الرازي وغيرهما بالوهم على شعبة في هذا الحديث (٢) كما حدث مثل ذلك من همام بن يحيى بن دينار (٣) حيث روي سمرة بن جندب في العقيقة ، عن قتادة ، عن الحسن البصري ، عنه به فقال : " كل غلام رهن بعقيقته تذبح عنه يوم سابعه ويُدَمّى " وهذا خطأ (٤) ، والصواب ما رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة به فقال : " ويسمى " (٥) فقد حكم العلماء على همام بالوهم والخطأ في هذا الحديث لأنه صحف كلمة "يسمي" فجعلها "يدمي"

ومن رام أمثلة كثيرة على ذلك فليراجع رسالتنا العالمية (الدكتوراه) في علة التصحيف (٦) .

ومن النتائج السيئة على القارئين الذين يجيئون بعد فيقرؤون المكتوب الخالي من الإعجام والضبط والنقط أنهم يفهمونه على غير وجهه المراد ، ومن

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم الرازي ١ / ٢٢٥ رقم (٦٥٥) قلت : ولم أقف على تخريج هذا الحديث .

(٢) ثقات ابن حبان ٥ / ٣٧٥ ، وتهذيب الكمال ٢٥ / ٥٩٣ ، وتهذيب التهذيب ٩ / ٢٩٢ .

(٣) وهو ثقة إلا أن حفظه رديء ، وإن كانوا قد ارتضوه في قتادة السدوسي . تهذيب التهذيب ١١ / ٦٧ .

(٤) والحديث على وجهه الخطأ أخرجه أبو داود ، كتاب الأضحي ، باب : في العقيقة ٣ / ١٠٦ رقم (٢٨٣٧) .

وقال أبو داود : وهذا وهم من همام " ويدمي " خولف همام في هذا الكلام وإنما قالوا " ويسمي " فقال همام " ويدمي " وهو وهم منه وليس يأخذ بهذا .

(٥) وعلى وجهه الصواب أخرجه أبو داود بالتخريج السابق نفسه برقم (٢٨٣٨) . والترمذي ، كتاب : الأضاحي ، باب : من العقيقة ٤ / ٨٥ . ولم يسق لفظه ، وقال حسن = = صحيح ؟. كما أخرجه النسائي ، كتاب العقيقة ، باب : متى يعق ٧ / ١٦٦ ، وابن ماجة ، كتاب الذبائح ، باب : العقيقة ٢ / ١٠٥٦ رقم (٣١٦٥) .

(٦) ٣ / ١٠٣٥ ، وما بعدها .

الأمثلة على ذلك ما ساقه السيوطي حيث قال : وقد قيل إن النصارى كفروا بلفظة أخطؤا في إعجامها وشكلها ، قال الله تعالي في الإنجيل لعيسى " أنت نبي ولدتك من البتول " فصحفوها ، وقالوا " أنت بني ولدتك " مخففاً .

وقيل إن أول فتنة وقعت في الإسلام سببها ذلك ، وهي فتنه عثمان – رضي الله عنه – فإنه كتب للذي أرسله أميراً " إذا جاءكم فاقبلوه " فصحفوها إلي " فاقتلوه " فجري ما جري .

وكتب بعض الخلفاء إلي عامل له ببلد : " أن أحص المخنثين " أي بالعدد فصحفها بالمعجمة – يعنى إلي أخص – فخصاهم . أ . هـ (١)

ومن ثم فعليه أن يميز الخاء المعجمة من الحاء المهملة ، والذال المعجمة من الدال المهملة . كحديث " عليكم بمثل حصى الخذف " (٢) فيعجم كلا من الخاء والذال بالنقط ، ومثل النقيع والبقيع فيميز ما يكون بالنون مما هو بالموحدة وكذا في الأسماء يبيّن خبابا من جنان وحباب ، وأبا الجوزاء من أبي الحوراء وما أشبه ذلك ، وقال الثوري "الخطوط المعجمة كالبرود المعلمة" (٣) والمعني أن الخطوط في الثوب المخطط تزينه وتجمله وتبينه كذلك الإعجام وهو إزالة العجمة بالنقط يظهر الحروف ويزينها ، ويميز بينها .

---

(١) تدريب الراوي ٢ / ٦٨ .

(٢) وحصي الخذف هو الحصي الصغير مثل الفولة أو ضيق المسافة صاهم به رسول الله صلي الله عليه وسلم في رمي الجمار . النهاية ٢ / ١٧. والحديث أخرجه النسائي كتاب : الحج ، باب : الرخصة للضعفة أن يصلوا يوم النحر الصبح بمني ٥ / ٢٦٧ ، وفيه ، باب : من أين يلتقط الحصي ٥ / ٢٦٩ ، وأحمد في المسند ١/٢١٠ رقم (١٧٩٤) و ٢١٣ رقم (١٨٢١) و ٢١٩ رقم (١٨٩٦) من حديث ابن عباس عن أخيه الفضل ، قلت : ورجاله ثقات .

(٣) فتح المغيث ٣ / ٤٠ ، وتوضيح الأفكار ٢ / ٢١٩ . قلت البرود جمع برد وهو الثوب المخطط . القاموس / ٣٤١ .

حكم ضبط الحديث بالشكل والنقط : اختلف العلماء في ذلك إلي عدة آراء هي:

١ – الوجوب أي وجوب ضبط الحديث متنا وسندا بالشكل والنقط . وهذا ما تقتضيه عبارة ابن خلاد ، والقاضي عياض – فيما قاله السخاوي (١) وكذلك تقتضيه عبارة ابن الصلاح فيما ذكره الأمير الصنعاني (٢) . وبالوجوب صرح الماوردي لكن في حق من حفظ العلم بالخط (٣) .

٢ – الاستحباب المؤكد ، والمعني أن ضبط الحديث متنا وسندا ليس بواجب ولكنه مستحب استحبابا مؤكدا (٤) .

٣ – الوجوب فيما يشكل ويشتبه وهو غير الواضح الذي يلتبس من المتون والأسماء على أن يضبط بالنقط والشكل ، قال عياض : وأما النقط والشكل فهو متعين فيما يشبه ويشتبه (٥) . قال السخاوي : وأما ما يفهم بدون شكل ولا نقط فلا ، لأنه تشاغل بما غيره أولى ، وفيه عناء ، بل لا يكون فيه فائدة أصلاً ، وعن أحمد بن حنبل قال : كان يحيي بن سعيد يشكل الحرف إذا كان شديداً ، وغير ذلك لا (٦) . ونقل ابن الصلاح عن بعضهم : أن أهل العلم يكرهون الإعجام والإعراب إلا في الملتبس (٧) . قال السيوطي : إذ لا حاجة إليهما في غيره (٨) .

---

(١) فتح المغيث ٣ / ٤٠ .

(٢) توضيح الأفكار ٢ / ٢١٩ . وقد تقدمت عبارة ابن الصلاح ص (٤٦١) .

(٣) المرجعان السابقان .

(٤) فتح المغيث ٣ / ٤٠ ، وتوضيح الأفكار ٢ / ٢١٩ .

(٥) الإلماع / ١٤٩ .

(٦) فتح المغيث ٣ / ٤٢ .

(٧) مقدمة ابن الصلاح / ١٠٩ .

(٨) تدريب الراوي ٢ / ٦٩ .

٤ – يجب النقط فقط وأما الإعراب فلا يجب إلا في الملتبس بغيره من المتون والأسماء . وهو منقول عن بعض أهل الحديث . قال الرامهرمزي : قال أصحابنا "أما النقط فلابد منه لا تضبط الأسامي المشكلة إلا به" وأما الإعراب فلا يعرب إلا ما يشكل . فقال : وقالوا : "إنما يُشكَل ما يُشكِل ، ولا حاجة إلي الشكل مع عدم الإشكال (١) .

وقد استحسن ابن الصلاح هذا الكلام فقال : وقد أحسن من قال "إنما يشكل ما يشكل" (٢) .

٥ – يعرب الجميع (٣) ما يشكل وما لا يشكل ، واستصوبه عياض ، فقال: وقال آخرون : يجب شكل ما أشكل وما لا يشكل وهو الصواب ، ولا سيما للمبتدئ وغير المتبحر في العلم ، فإنه لا يميز ما أشكل مما لا يشكل ، ولا صواب وجه الإعراب للكلمة من خطئه . وقد يقع النزاع بين الرواة فيها ، فإذا جاء عند الخلاف وسئل كيف ضبطه في هذا الحرف وقد أهمله بقي متحيراً .

وقد وقع الخلاف بين العلماء بسبب اختلافهم في الإعراب كاختلافهم في قوله عليه الصلاة والسلام " ذكاه الجنين ذكاه أمه " (٤) فالحنفية ترجح فتح " ذكاة

---

(١) المحدث الفاصل / ٦٠٨ وقابل بالإلماع / ١٥٠ .

(٢) مقدمة ابن الصلاح / ١٠٩ .

(٣) المحدث الفاصل / ٦٠٨ .

(٤) أخرجه أبو داود ، كتاب : الأضاحي ، باب : ما جاء في ذكاة الجنين ٣ / ١٠٣ رقم (٢٨٢٨) . والدرامي ، كتاب الأضاحي ، باب : في ذكاة الجنين ٢ / ٨٤ ، وكلاهما من حديث جابر . ومن حديث أبي سعيد أخرجه الترمذي ، كتاب الأطعمة ، باب : ما جاء في ذكاة الجنين ٤ / ٦٠ رقم (١٤٧٦) ، وقال : صحيح وقد روي من غير هذا الوجه عن أبي سعيد ، والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ، وهو قول سفيان الثوري ، وابن المبارك والشافعي وأحمد وكذلك أخرجه ابن ماجة ، كتاب : الذبائح ، باب : ذكاة الجنين ذكاه أمة ٢ / ١٠٦٧ رقم (٣١٩٩) وأحمد في المسند ٣/٢٩ رقم (١١٣٦١) و ٣ / ٤٥ رقم (١١٤٣٢) و ٣ / ٥٣ رقم (١١٥١٣) .

" الثانية على التشبيه ، على مذهبهم في أنه يذكي مثل ذكاة أمه ، وغيرهم من المالكية والشافعية ترجح الرفع لإسقاطهم ذكاته . وأنه لا تجب ذكاة الجنين . والرفع هو المشهور في الرواية . قاله العراقي (١) .

وكذلك قوله عليه الصلاة والسلام " لا نورث ما تركنا صدقه " (٢) الجماعة ترجح روايته برفع صدقة على خبر المبتدأ على مذهبها في أن الأنبياء لا تورث .

وغيرهم من الشيعة الإمامية يرجح الفتح على التمييز لما تركوه صدقة أنه لا يورث دون غير ما ترك صدقة ، وإذا كان هذا لم يكن فرقاً بينهم وبين غيرهم ولم يكن معنى لتخصيصه الأنبياء وقد أجاز النحاس نصبه على الحال .

وكذلك قوله عليه الصلاة والسلام في الحديث " هو لك عبد بن زمعة " (٣) . رواية الجماعة رفع " عبد " على النداء أو إتباع ابن له على الوجهين في نعت المنادى المفرد من الضم والفتح .

---

(١) التبصرة والتذكرة ٢/١٢٠ .

(٢) الحديث متفق عليه من حديث عائشة ومن حديث عمر . وأما حديث عمر فأخرجه البخاري كتاب : الخمس ، باب : فرض الخمس ٦/٢٢٧ رقم (٣٠٩٤) وفي المغازي باب : حديث بني النضير ..... ٧ / ٣٨٩ رقم (٤٠٣٣) والفرائض ، باب : قول النبي صلى الله عليه وسلم لا نورث ... ١٢/٧ رقم (٦٧٢٨) وفي الاعتصام ، باب : ماكره من التعمق والتنازع في الدين . ١٣/٢٩٠ رقم (٧٣٠٥) وفي النفقات . باب : حبس الرجل قوت سنة على أهله : ٩/٤١٢ رقم (٥٣٥٨) ، ومسلم ، كتاب : الجهاد ، باب : حكم الفيء ١٢/٧١ رقم (٤٩) .

(٣) متفق عليه من حديث عائشة : أخرجه البخاري ، كتاب : الخصومات ، باب : دعوى الوصي للميت ٥/٩٠ رقم (٢٤٢١) . ومسلم ، كتاب : الرضاع ، باب : الولد للفراش وتوقي الشبهات ١٠/ ٣٧ رقم (٣٦)

والحنفية ترجح تنوين " عبد " على الابتداء ، أي هو الولد لك عبد وتنصب ابن زمعة على النداء المضاف .

قال عياض : في كثير مما لا يحصي من هذا فإذا أهمله السامع إذ لم ينتبه لوضع الخلاف فيه ، فإذا توزع في إعرابه وضبطه ورجع إلي كتابه فوجده مهملاً بقي متحيراً ، أو جسر على الضبط بغير بصيرة ويقين .

ثم استدل القاضي عياض على صواب الرأي الذي صوبه بقوله عليه الصلاة والسلام " نضر الله امرءاً سمع مقالتي فوعاها ... " (١) ، وأسند عن الإمام الخطابي أنه قال : كيف يؤدي بها كما سمعها من لم يتقن حفظها ولم يحسن وعيها ؟ وكيف يبلغها من هو أفقه منه وهو لم يملك حملها ؟ فهو مغتصب الفقه حقه ، قاطع لطريق العلم على من بعده . أ . هـ . (٢) .

وقوى العراقي هذا الرأي بقوله " وربما ظن أن الشيء غير مشكل لوضوحه ، وهو في الحقيقة محل نظر محتاج إلي الضبط " وضرب مثلاً على ذلك حديث " ذكاة الجنين ذكاة أمه " (٣) .

قال السخاوي : والحاصل أنه يبالغ في ضبط المتون لأن تغييرها يؤدي إلي أن يقال عن النبي صلي الله عليه وسلم ما لم يقل ، أو يثبت حكم شرعي بغير طريق (٤) .

---

(١) الإلماع / ١٥٣ الإلماع / ١٥٠ – ١٥٢ ، وتدريب الراوى ٢ / ٧٠ .

(٢) أخرجه أبو داود ، كتاب : العلم ، باب : فضل نشر العلم ٣٢٢/٣ رقم (٣٦٦٠) . والترمذي ، فيه ، باب : ما جاء في الحث على تبليغ السماع ٣٣/٥ رقم (٢٦٥٦) وقال : حسن . وابن ماجة ، في المقدمة ، باب : من بلغ علما ٨٤/١ رقم (٢٣٠) .

(٣) التبصرة والتذكرة ١١٩/١ ، وتدريب الراوي ٦٩/٢ .

(٤) فتح المغيث ٤٥/٣ .

ثم إنهم استحبوا الاعتناء بضبط الأسماء لا سيما الملتبس منها فقالوا : ينبغي أن يكون اعتناؤه بضبط الملتبس من الأسماء أكثر فإنها لا تستدرك بالمعني ولا يستدل عليها بما قبلها ولا بما بعدها ، وقد أسند القاضي عياض عن أبي إسحاق النَّجِيرَمي أنه قال : أولى الأشياء بالضبط أسماء الناس لأنه لا يدخله القياس ، ولا قبله ولا بعده شيء يدل عليه .

وذكر عياض عن عبد الله بن إدريس الكوفي قوله : لما حدثني شعبة بحديث "أبي الحوراء السعدي " عن الحسن بن على (١) كتبت أسفله "حور عين " لئلاً أغلط . يعني فيقرأه " أبا الجوزاء " – بالجيم والزاي وهو أوس بن عبد الله الربعي ، وأما أبو الحوراء بالحاء والراء – فهو ربيعة بن شيبان (٢) .

والذي أراه : أنه يجب إعجام المعجم ، أي أنه يضع النقاط على الحروف المنقوطة وأما غير المنقوطة فتترك مهملة . وهذا تمييز بينهما ، أي بين المعجم والمهمل من الحروف ، وأما الإعراب فعلى الطالب في بداية حياته العلمية أن يشكل كل شيء ويعربه ، كي لا يُشكَل عليه شيء ، وأما من لديه خبرة ومعرفة ، وعنده تبحر في العلم ، فلا يُشكِل إلا المشكل ، سواء كان يكتب لنفسه أو لغيره ، وإن كان الغير مبتدئاً في العلم ويقرأ لعالم متبحر فعليه أن

---

(١) هو حديث الحسن بن علي رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم " دع ما يريبك إلى ما لا يريبك" أخرجه الترمذي ، كتاب : صفة القيامة ، باب (٦٠) ٥/٥٧٦ رقم (٢٥١٨) ، وقال : في الحديث قصة ، وأبو الحوراء اسمه ربيعة بن شيبان ، وهذا حديث صحيح . كما أخرجة النسائي ، كتاب : الأشربة ، باب : الحث على ترك الشبهات ٨/٣٢٧ . قلت : وأخطأ محقق كتاب الإلماع فخرج الحديث في ص (١٥٥-١٥٦) بطرق متعددة من مصادر كثيرة ، وهذا لا يراد ، بل المراد بالتخريج هنا طريق عبد الله بن إدريس ، عن شعبة ، عن يزيد ابن أبي مريم ، عن أبي الحوراء به وهو كما خرجته والحمد لله .

(٢) الإلماع / ١٥٤ ، والتبصرة ١/١٢٠ ، وتدريب الرواي ٢/٦٩ .

يرجع إلي أهل العلم فيما يشكل عليه ، وذلك حتى يظل العلم مطلوباً ، ولا يبطل الجلوس إلي العلماء . والله أعلم .

موضع الضبط :

استحب أهل الحديث أن يكون الضبط في الكتاب نفسه بالحاشية فقالوا : ويستحب ضبط المشكل في نفس الكتاب وكتبه مضبوطاً واضحاً في الحاشية قبالته فإن ذلك أبلغ ، لأن المضبوط في السطر نفسه ربما داخله نقط غيره وشكله مما فوقه أو تحته لا سيما عند ضيقها ، ودقة الخط .

قال العراقي : وأوضح من ذلك أن يقطع حروف الكلمة المشكلة في الهامش (١) لأنه يظهر شكل الحرف بكتابته مفرداً في بعض الحروف كالنون والياء التحتية ، بخلاف ما إذا كتب الكلمة كلها .

وقال السيوطي : وذكر ابن دقيق العيد أن ذلك عادة المتقنين فقال : ومن عادة المتقنين أن يبالغوا في إيضاح المشكل فيفرقوا حروف الكلمة في الحاشية ويضبطوها حرفاً حرفاً . أ . هـ . (٢)

٤ – ضبط الحروف المهملة : أو الخالية من النقط :

قال العلماء : وكما نأمره بنقط ما ينقط للبيان ، كذلك نأمره بتبين المهمل بجعل علامة الإهمال تحته لتدل على عدم إعجامها (٣) .

---

(١) ففي مثل كلمة " حديث " يقطعها هكذا (ح د يـ ث) وفي مثل كلمة " سنة " يصنع هكذا (سـ ن ة) ويضبط المشكل من الحروف ، وهكذا يصنع في كل كلمة أراد ضبطها ، وهذا هو المراد من كلام العراقي . والله أعلم .

(٢) الاقتراح / ٢٥٨ ، والتبصيرة والتذكرة ٢ /١٢٠ – ١٢١ ، وتدريب الراوي ٢/٦٩ – ٧٠ .

(٣) الإلماع / ١٥٧ ، ومقدمة ابن الصلاح / ١١٠ .

قال البلقيني : ويستدل لذلك بما رواه المرزباني وابن عساكر عن عبيد بن أوس الغساني قال : كتبت بين يدي معاوية كتاباً ، فقال لي يا عبيد أرقش كتابك . قلت : وما رقشه يا أمير المؤمنين ؟ قال : أعط كل حرف ما ينوبه من النقط (١) قال البلقيني – فيما نقله السيوطي (٢) فهذا عام في كل حرف .

ثم اختلف في كيفية ضبط هذه الحروف المهملة :

أ) فقيل يجعل تحت الدال ، والراء والسين والصاد والطاء والعين (٣) النقط التي فوق نظائرها (٤) واختلف على هذا في كيفية نقط السين من تحت ، فقيل كصورة النقط من فوق وقيل : لا بل يجعل من فوق كالأثافي (٥) هكذا (∴) ومن تحت مبسوطة هكذا (...) .

ب) وقيل يجعل تحتها حرف صغير مثلها (٦) ويتعين ذلك في الحاء ، قال عياض : وعليه عمل بعض أهل المشرق والأندلس (٧) .

ج) وفي بعض الكتب القديمة فوقها خط صغير كفتحة هكذا (حـَ) وقيل كهمزة هكذا (حـءَ) .

---

(١) أخرجه الخطيب في الجامع / ٤١٧ .

(٢) تدريب الراوي ٢ / ٧١ . قلت : ولم أقف عليه في محاسن الاصطلاح في مظانه

(٣) لم يذكروا الحاء لرفع الالتباس لأن الحاء إذا نقطت من فوق صارت خاء ، وإذا نقطت من أسفل صارت جيماً ، وحينئذ فترك العلامة لهذا الحرف علامة . فتح المغيث ٣ / ٥٥ .

(٤) فتكون على الصورة الآتية : الدال هكذا (د) ، والراء هكذا (ر) والسين هكذا (س) والصاد هكذا (ص) والعين هكذا (ع) .

(٥) وهي ما يوضع عليه القدر من حديد وحجارة وغيرهما في سفر وغيره هكذا (..) ، فإذا وضع النقط بهذه الصورة فوق السين كانت شيناً ، وإذا وضع النقط هكذا (...) تحت السين ، كانت سيناً . لسان العرب ١٤/١١٣ (ثفى) .

(٦) هكذا : (رِس) ، والحاء هكذا (رِح) وهكذا في كل الحروف المهملة .

(٧) الإلماع / ١٥٧ .

د) وقيل يجعل فوق المهملات كصورة هلال مثل قلامة الظفر مضجعة على قفاها هكذا (ۘ) .

هـ) وقيل يجعل تحتها همزة مثل النبرة هكذا (ص) وهكذا في سائر المهملات . ووجد هذا في بعض الكتب القديمة . فهذه خمس علامات (١) .

وقال ابن دقيق:وربما كتبوا ما يدل على الضبط بألفاظ كاملة دالة عليه (٢) وقال السخاوي : ووراء هذا من يقتصر في البيان على ما هو الأسلوب الأصلي لها وهو إخلاؤها عن العلامة الوجودية لغيرها من غير زيادة في ذلك . ثم قال : وهذا طريق من لم يسلك جانب الاستظهار ، وهو طلب الزيادة في الظهور لأجل تحصيل الشيء (٣) .

ومع أن الكاف واللام ليس لهما نظائر معجمة إلا أن السيوطي ذكر لهما ضبطاً كما هو موضح عند أصحاب التصانيف في الخط بأن الكاف إذا لم تكتب مبسوطة هكذا (كـ) تكتب في بطنها كاف صغيرة هكذا (ك) واللام يكتب في بطنها لام . وبهذا تميز اللام عن الكاف . ثم تكلم عن حرف الهاء فقال والهاء تكتب آخر الكلمة ويكتب عليها هاء مشقوقة تميزها من هاء التأنيث التي في الصفات ونحوها .

وأما الهمزة فقال عنها : والهمزة المكسورة هل تكتب فوق الألف والكسرة أسفلها ، أو كلاهما أسفل اصطلاحان للكتاب ، والثاني أصح أ . هـ (٤) .

---

(١) الإلماع / ١٥٧ ، ومقدمة ابن الصلاح / ١١٠ ، والإرشاد للنووي / ١٤٣ ، وفتح المغيث ٣ / ٥٤ – ٥٧ ، وتدريب الراوي ٢ / ٧١ – ٧٢ .

(٢) الاقتراح / ٢٥٨ ، وفتح المغيث ٣ / ٥٨

(٣) فتح المغيث ٣ / ٥٨ .

(٤) تدريب الراوي ٢ / ٧٢ .

٥ – الفصل بين الأحاديث بدائرة أو بنحوها :

من قواعد الكتابة عند المحدثين أنه إذا انتهي من حديث وأراد أن يكتب بعده آخر فصل بينهما بفاصل ، بأن يجعل بين كل حديثين دائرة تفصل بينهما ،، ونقل ذلك عن جماعات من المتقدمين كأبي الزناد ، وأحمد بن حنبل ، وإبراهيم الحربي ، وابن جرير الطبري فيما ذكره عنهم الخطيب البغدادي (١) وكان بعضهم يفصل بين كل حديثين بفاصل ، ويجعل بعد الحديث العاشر دائرة ، فقد أسند الخطيب البغدادي عن علي بن المديني قال : أتاني رجل من ولد محمد بن سيرين بكتاب محمد بن سيرين ، عن أبي هريرة ، وكان كتاباً في رَقٍّ ، وكان عند يحيي بن سيرين كان محمد لا يري أن يكون عنده كتاب . وكان في أسفل حديث النبي (ﷺ) حين فرغ منه " هذا حديث أبي هريرة بينهما فاصل " قال أبو هريرة: كذا" وقال في فصل كل حديث عاشر حوله نقط كما تدور(٢) هكذا ⊙

قال السيوطي : واستحب الخطيب أن تكون الدارات خفلاً ، يعني لا علامة لها هكذا (◯) ، فإذا قابل نقطه وسطها هكذا ⊙ . أي نقطة وسط كل دائرة عقب الحديث الذي يفرغ منه – أو خط في وسطها خطا هكذا ⊖ . قال – أي الخطيب : – وقد كان بعض أهل العلم لا يعتد من سماعه إلا بما كان كذلك أو في معناه (٣) .

---

(١) الجامع ١ / ٤٢٥ ، وتدريب الراوي ٢ / ٧٣ .

(٢) الجامع ١ / ٤٢٤ .

(٣) الجامع للخطيب ١ / ٤٢٥ ، وتدريب الراوي ٢ / ٧٣ ، ومقدمة ابن الصلاح / ١١١

وأخرج ابن خلاد الرامهرمزي ، والخطيب البغدادي عن ابن أبي الزناد قال : في كتاب أبي " هذا ما سمعته من عبد الرحمن بن هرمز الأعرج " قال : فكلما انقضى حديث أدار دارة ، ثم قال : هكذا كل الكتاب (١) .

وقد استحب علماء الحديث الفصل بين الحديثين ليتميز أحدهما عن الآخر ، ولئلا تختلط المتون ببعضهما أو المتون بغيرها كإيضاح غريب ، أو شرح لمعنى ، ونحو ذلك مما كان إغفاله أو ما يقوم مقامه أحد أسباب الإدراج (٢) .

٦ – أن يتبع الاصطلاحات المعروفة وهو يكتب أو ينبه على ما يصطلحه :

فلا ينبغي له أن يصطلح مع نفسه في كتابه برمز لا يعرفه الناس ، فيوقع غيره في حيرة فهم مراده،فإن فعل ذلك فليبين مراده في أول الكتاب أو آخره (٣)

قلت : وبيانه في أول الكتاب أولي . فعلي المحدث أن يتبع ما تعارف عليه الناس وهو يكتب ، فإن نسب البخاري بالنسب غير المشهور كالجعفي مثلاً فعليه أن يبين ذلك ، لأن البخاري غير متداول بهذا النسب إنما هو متداول ومعروف بنسب البخاري (٤) ، وهكذا يصنع في المصنفين والمصنفات ، فإن رمز لمصنف من المصنفات برمز غير معروف فعليه أن يبين ذلك في أول الكتاب وذلك كما صنع السيوطي في كتابه الجامع الكبير ، والجامع الصغير ، والمزي في تحفة الأشراف ، وإن كتب المصنفين والمصنفات بأسمائهم صراحة فحسن ، كما صنع الزيلعي في نصب الراية ، والعراقي في المغني عن حمل الأسفار ، وابن حجر في التلخيص الحبير .

---

(١) المحدث الفاصل / ٦٠٦ ، والجامع للخطيب ١ / ٤٢٤ .

(٢) فتح المغيث ٣ / ٦١ .

(٣) تدريب الراوي ٢ / ٧٢ .

(٤) كذلك إن أطلق مصطلح الشيخين على غير البخاري ومسلم فعليه أن يبين مراده .

وكذلك الحال إن كان بحثه في تحقيق كتب التراث ، بأن يذكر النسخ بأسماء رواتها صراحة وهذا أولي ، أو يستخدم الرموز لهذه النسخ مع وجود بيان مراده من هذه الرموز في أول البحث أو آخره . قال ابن الصلاح : لا ينبغي أن يصطلح مع نفسه في كتابه بما لا يفهمه غيره فيوقع غيره في حيرة ، كفعل من يجمع في كتابه بين روايات مختلفة ، ويرمز إلي رواية كل راو بحرف واحد من اسمه أو حرفين وما أشبه ذلك . فإن بين في أول الكتاب أو آخره مراده بتلك العلامات والرموز فلا بأس ، ومع ذلك فالأولي أن يتجنب الرمز (١)

٧ – الاعتناء بضبط مختلف الروايات :

وذلك عند التخريج للحديث أو المقارنة بين المتون ويتهيأ له ذلك بأن يجعل كتابه ، أو أبوابه موصولاً على رواية واحدة ، ثم ما كان في غيرها من زيادات ألحقها في الحاشية ، أو ما كان فيها من نقص أعلم عليه ، وكذلك إن كان على خلاف ما في كتبه أو أصله الذي اعتمده معنيا في كل ذلك من رواه ، بتمام اسمه لا رامزاً له إلا أن يبين ، على ما تقدم في القاعدة السابقة .

وقد ميز بعضهم بين الزيادات والنقص بعلامات فاكتفي كثيرون بالتمييز في الزيادة بأن تلحق بحمرة – يعني بخط أحمر – والنقص يحوق عليه بحمرة – يعني يوضع بين قوسين بخط والقوسان مكتوبان بخط أحمر – مبينا اسم صاحبها أول الكتاب أو آخره (٢) .

ويصح أن يميز الزيادة بلون والنقص بلون آخر كصفرة أو خضرة أو غيرها من الألوان المباينة للمداد المكتوب به الأصل . مع بيان المراد من هذه الألوان ، وتلك الرموز في أول كتابه أو آخره ، في كل مجلد . ولا يعتمد حفظه

---

(١) مقدمة ابن الصلاح مع التنقيح والإيضاح / ١٧٤ .

(٢) تدريب الراوي ٢ / ٧٢ – ٧٣ .

في ذلك وذكره فربما نسي ما اصطلحه فيه لطول العهد ، بل ويتعطل غيره ممن يقع له كتابه عن الانتفاع به (١) .

قال السخاوي : واعلم أن العناية باختلاف الروايات مع الطرق من المهمات ، وهو أحد الأسباب المقتضية لامتياز شرح البخاري لشيخنا – يعني فتح الباري لابن حجر – على سائر الشروح (٢) .

٨ – عدم التفرقة في الكتابة بين المضاف والمضاف إليه ، أو غيره مما يستبشع الفصل بينهما :

خوفاً من وقوع الوهم الذي يفر منه فقد كره أهل الحديث التفرقة في الكتابة بين المضاف والمضاف إليه في مثل عبد الله ابن فلان ، أو عبد الرحمن بن فلان ، وكذلك كل اسم مضاف إلي لفظ الجلالة ، فلا يكتب عبد آخر السطر ، ولفظ الجلالة مع ابن فلان أول السطر التالي ، احترازاً عن قباحة الصورة ، وإن كان غير مقصود (٣) .

قال السيوطي : وأوجب اجتناب مثل ذلك ابن بطة والخطيب . ووافق ابن دقيق العيد على أن ذلك مكروه لا حرام (٤) . وقال السخاوي : لا شك في تأكده لا سيما إذا كان التعبيد آخر الصفحة اليسرى والاسم الكريم وما بعده أول الصفحة اليمنى ، فإن الناظر إذا رآه كذلك ، ربما لم يقلب – الورقة ، ويبتدئ بقراءته كذلك بدون تأمل ، وكذا إذا كان عزمه عدم حبك الكتاب وكان ابتداء ورقة لعدم الأمن . من تقليب أوراقه وتفرقها ، ثم قال : ولكن لا يرتقي في كل هذا إلي الوجوب ، إلا إن اقترن بقصد فاسد ، كإيقاع لغيره في المحذور ، ويتأيد

---

(١) فتح المغيث ٣ / ١٠٦ .

(٢) المرجع السابق نفسه .

(٣) فتح المغيث ٣ / ٦٣ ، وتدريب الراوي ٢ / ٧٤ .

(٤) تدريب الراوي ٢ / ٧٤ .

ما جنح إليه شيخنا بتصريح ابن دقيق العيد في الاقتراح بأن ذلك أدب ، بل ونصره العز بن جماعة (١) .

وكذلك يكره في لفظ " رسول الله " أن تكتب كلمة " رسول " آخر سطر ، ولفظ الجلالة " الله " مع جملة " (ﷺ) " أول سطر تال ، فقد كرهه الخطيب أيضاً وقال : ينبغي التحفظ منه وتبعه ابن الصلاح فجزم بالكراهة فيه . وفيما أشبهه ، من الموهمات والمستشنعات من تفريق مثل قولهم " ساب النبي (ﷺ) – كافر " فلا يكتب " " ساب " في آخر السطر وبقية الجملة في أول التالي ، ومثل ذلك أيضاً قول علي(رضي الله عنه) قاتل ابن صفية في النار " (٢) فلا يكتب " قاتل " في آخر السطر ، وبقية الكلام في أول السطر التالي .

قال البخاري : ولا اختصاص للكراهية بالفصل بين المضاف ، والمضاف إليه ، فلو وجد المحذور في غير ذلك مما يستشنع كقوله في شارب الخمر الذي أتي به النبي (ﷺ) – وهو ثمل فقال عمر : أخزاه الله ما أكثر ما يؤتي به (٣) . فلا يفصل بين قوله " فقال عمر : أخزاه الله " فيجعل " فقال " في آخر السطر وبقية الكلام في أول السطر التالي (٤)

ومحل الكراهة أن يقع التنافي بين الكلام إذا فصل بعضه عن بعض وإلا فلا .

---

(١) فتح المغيث ٣ / ٦٣ ، وينظر التقييد والإيضاح / ١٧٤ ، والاقتراح / ٢٦٠ ، والجامع للخطيب ١ / ٢٧٤ .

(٢) أخرجه أحمد في المسند ١ / ٨٩ و ١٠٢ و ١٠٣ ، والحاكم في المستدرك ، كتاب : معرفة الصحابة ، باب : رجوع الزبير عن معركة الجمل ٣ / ٣٦٧ وصححه ووافقه الذهبي وقد روي هذا الحديث مرفوعاً وموقوفاً من حديث علي ﷺ ، وسنده صحيح كما قال الحاكم

(٣) أخرجه البخاري ، كتاب : الحدود ، باب : ما يكره من لعن شارب الخمر وأنه ليس بخارج من الملة ١٢ / ٧٧ رقم (٦٧٨٠) وليس فيه تسمية " عمر " وإنما سمي عمر في رواية الواقدي ، قاله ابن حجر في الفتح ١٢ / ٧٩ .

(٤) فتح المغيث ٣ / ٦٤ ، وتدريب الراوي ٢ / ٧٤ .

ولذا قال السيوطي : ولا يكره فصل المتضايفين إذا لم يكن فيه مثل ذلك – يعني من التنافي والاختلاف – كسبحان الله العظيم ، يكتب سبحان آخر السطر ، و " الله العظيم " أوله ، مع أن جمعهما في سطر واحد أولي (١) .

وقال السخاوي : بل صرح بعض المتأخرين بالكراهية في فصل مثل " أحد عشر " لكونهما بمنزلة اسم واحد (٢) .

٩ – **ينبغي المحافظة على الثناء على الله – تعالي كلما ذكر** أثناء الكتابة ، وأن لا يمل التكرار ، وكذلك الحال في المحافظة على كتابة الصلاة والتسليم على النبي (ﷺ) – والترضي على الصحابة والعلماء وسائر الأخيار .

فعلي المحدث أن لا يغفل الثناء على الله سبحانه وتعالي كلما ذكر – كعز وجل ، أو سبحانه . ونحو ذلك . وإن لم يوجد ذلك في الأصل فعليه أن يحافظ على ذلك ليلزم نفسه حسن الأدب مع ذكر اسم الله سبحانه ، ففي حديث الأسود ابن سريع قال : أتيت النبي (ﷺ) – فقلت : يا رسول الله قد مدحت الله بمحامد ومدح ، وإياك ، فقال " أما إن ربك يحب الحمد " وفي لفظ " المدح "(٣) .

وفي الحديث المتفق عليه من حديث ابن مسعود مرفوعاً – واللفظ للبخاري – أن رسول الله (ﷺ) – قال : ما من أحد أغير من الله تعالي ، من أجل ذلك حرم الفواحش،وما أحد أحب إليه المدح من الله "وفي رواية" ولذلك مدح نفسه(٤).

---

(١) تدريب الراوي ٢ / ٧٤ .

(٢) فتح المغيث ٣ / ٦٥ .

(٣) تدريب الراوي ٢ / ٧٦ بتصرف ، وفتح المغيث ٣ / ٦٥ ، والحديث أخرجه أحمد في المسند ٣ / ٤٣٥ و ٤ / ٢٤ ، والبخاري في الأدب المفرد / ١٢٥ رقم (٣٤٣) ، والنسائي في الكبرى ، كتاب : النعوت ، باب : الحب والكراهية ٤ / ٤١٦ رقم (٧٧٤٥) ، والحاكم في المستدرك ، كتاب : معرفة الصحابة ، باب : ذكر الأسود بن سريع ٣ / ٦١٤ و ٦١٥ ، وصححه ووافقه الذهبي.

(٤) أخرجه البخاري،كتاب التفسير، باب : "ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن" ٨ / ١٤٦ رقم (٤٦٣٤) ، وفيه باب : "إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن" ٨ / ١٥٢ رقم –

فكيف يحب الله تعالي شيئاً وتتركه أيها الكاتب مع يسره وسهولته ولو لم يكن من الفرائض لكان من الفضائل التي ينبغي أن تعض عليها بالنواجد ، ومن الآداب التي تتأدب بها مع ذكر ربك سبحانه ، ومن المكرمات التي تنتظرك عند الله يوم القيامة ، ومن المحسنات التي تزين بها كتابك ، وما أحرى أهل الحديث بهذه الأخلاق وتلك المحامد .

وأما كتابة الصلاة والتسليم على رسول الله (ﷺ) فإنه مما ينبغي أن يحافظ عليها المحدث كلما ذكر اسم رسول الله – (ﷺ) – ولا يسأم من تكراره فإن ذلك من أجل الفوائد التي يتعجلها طالب الحديث ، ومن أغفله حرم حظاً عظيماً فقد قيل في قوله – (ﷺ) – إن أولى الناس بي يوم القيامة أكثرهم عليّ صلاة " صححه ابن حبان : إنهم أهل الحديث لكثره ما يتكرر ذكره في الرواية " فيصلون عليه – (ﷺ) – (١) .

=(٤٦٣٧) ، وفي كتاب : النكاح ، باب : المتشبع لما لم ينل وما ينهي من افتخار الضرة ٩ / ٢٣٠ رقم (٥٢٠٠) ، وكتاب : التوحيد ، باب : قول الله تعالي "ويحذركم الله نفسه" ١٣ / ٣٩٥ رقم (٧٤٠٣) ، ومسلم في كتاب : التوبة ، باب : غيرة الله تعالي وتحريم الفواحش ١٧ / ٧٧ – ٧٨ الأرقام (٣٢ – ٣٥) .

١ – تدريب الراوي ٢ / ٧٤ ، والحديث أخرجه الترمذي ، كتاب : الصلاة ، باب : ما جاء في فضل الصلاة على النبي (ﷺ) – ٢ / ٣٥٤ رقم (٤٨٤) ، وقال : حسن غريب . وابن حبان في صحيحة – كما في الإحسان – كتاب : الرقائق ، باب : الأدعية " ذكر البيان أقرب الناس يوم القيامة يكون من النبي (ﷺ) – من كان أكثر صلاة عليه من الدنيا " ٣ / ١٩٢ رقم (٩١١) ، وقال أبو حاتم – (ﷺ) : في الخبر دليل على أن أولى الناس برسول الله – (ﷺ) – في القيامة يكون أصحاب الحديث إذ ليس من هذه الأمة قوم أكثر صلاة عليه – (ﷺ) – منهم . أ . هـ ونقل العلامة أحمد شاكر في حاشيته على الترمذي عن المرقاة " ومنهم من قال لأنهم يصلون عليه قولاً وفعلاً " يعني : قولاً وكتابة ٢ / ٣٥٤ . وقال أبو نعيم : هذه منقبة شريفة يختص بها رواة الآثار ونقلتها ، لأنه لا يعرف لعصابة من العلماء من الصلاة على رسول اله – (ﷺ) – أكثر مما يعرف لهذه العصابة نسخاً وذكرا . نقله عنه الخطيب في شرف أصحاب الحديث / ٣٥ ، والسخاوي في فتح المغيث ٣ / ٦٧ .

ومما يستدل به على ذلك حديث الحاكم عن كعب بن عجرة أن رسول الله – (ﷺ) – قال : " احضروا المنبر " فحضرنا ، فلما ارتقى درجة قال : أمين ، فلما ارتقي الدرجة الثانية قال : أمين . فلما أرتقي الدرجة الثالثة قال : أمين فلما نزل قلنا يا رسول الله لقد سمعنا منك اليوم شيئاً ما كنا نسمعه قال : إن جبريل عرض لي فقال : بَعُدَ من أدرك رمضان فلم يغفر له . قلت : أمين ، فلما رقيت الثانية قال : بعد من ذكرت عنده فلم يصل عليك فقلت أمين ، فلما رقيت الثالثة قال بعد من أدرك أبويه الكبر عنده أو أحدهما فلم يدخلاه الجنة . قلت أمين (١) .

وله شاهد من حديث مالك بن الحويرث بنحوه أخرجه ابن حبان في صحيحه (٢) .

ولا فرق بين ذكره (ﷺ) عند السامع أو الكاتب فكلاهما ينبغي أن يصلي عليه السامع بقوله والكاتب بنطقه وبنانه . فقد روي في الحديث عن أبي هريرة (ﷺ)– أن رسول الله (ﷺ) قال " من صلي على في كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له ما دام اسمي في ذلك الكتاب. (٣)

وقد أسند الخطيب (٤) عن سفيان الثوري قوله " لو لم يكن لصاحب الحديث فائدة إلا الصلاة على رسول الله – (ﷺ) – فإنه يصلي عليه ما دام في الكتاب " .

---

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك ٤ / ١٥٣ وقال صحيح الإسناد . ووافقه الذهبي

(٢) الإحسان بترتيب ابن بلبان ، كتاب البر والإحسان ، باب : حق الوالدين ٢ / ١٤٠ رقم (٤٠٩)

(٣) عزاه المنذري في الترغيب والترهيب ١ / ٦٥ رقم (٨) إلي الطبراني وغيره وقال : وروي من كلام جعفر بن محمد موقوفاً عليه وهو أشبه أ . هـ ومثل ذلك صنع ابن القيم في جلاء الأفهام / ٦٧ . وقلت : وأسنده الخطيب في شرف أصحاب الحديث / ٣٦ .

(٤) شرف أصحاب الحديث / ٣٦ .

فأهل الحديث يخلدون ذكرهم مع ذكره – (ﷺ) – في كتبهم ويجددون ذلك في مجالسهم ودروسهم ومذاكراتهم وتحديثهم فرضي الله عنهم وهنيئاً لهم هذا الشرف ، ومن حذا حذوهم من أهل العلوم والفنون .

تنبيهات :-

الأول : فننبه هنا كل كاتب أن يجمع عند ذكر النبي – (ﷺ) – بين الصلاة والتسليم عليه بلسانه وبنانه ، ولا يتقيد في ذلك بما في الأصل إن كان ناقصاً ، بل يكتبه ، ويتلفظ به عند القراءة مطلقاً (١) ، لأنه دعاء لا كلام يرويه ، وإن وقع في ذلك الإمام أحمد بن حنبل مع أنه كان يصلي نطقاً لا خطاً فقد خالفه غيره من الأئمة المتقدمين كابن المديني ، والعباس بن عبد العظيم العنبري . حيث روي عنهما أنهما قالا : ما تركنا الصلاة على النبي – (ﷺ) – في كل حديث سمعناه وربما عجلنا فنبيض الكتاب في حديث حتى نرجع إليه (٢) .

الثاني : يكره الاقتصار على الصلاة أو التسليم لقوله تعالى : ﴿ **صلوا عليه وسلموا تسليماً** ﴾ (٣) فإن الله تعالى أمرنا أن نجمع له الصلاة والتسليم (٤)

وأذكر هنا أنه حينما كنت أقوم بإعداد بحث التخصص " الماجستير " في تحقيق كتاب " نخب الأفكار للعيني " وكان العيني أحياناً يسقط الصلاة على رسول الله –(ﷺ) – فكنت ألتزم بذلك في النص ولا أذكر إلا ما ذكره العيني في الأصل وهو الاكتفاء بالسلام ، فكانت هذه النقطة من المآخذ التي أخذها شيوخي علي في المناقشة .

---

١ – وإن خالف في ذلك ابن دقيق العيد فاختار أن تتبع الأصول والروايات لأن العمدة في هذا الباب – على ما يراه – هو أن يكون الإخبار مطابقاً في الواقع . الاقتراح / ٢٦١ .

٢ – تدريب الراوي ٢ / ٧٥ – ٧٦ ، وفتح المغيث ٣ / ٦٨ – ٦٩ .

٣ – سورة الأحزاب الآية رقم (٥٦) .

٤ – تدريب الراوي ٢ / ١٧٧ .

الثالث : يكره الرمز إليها في الكتابة بحرف كمن يكتب (ص) أو أكثر كمن يكتب (صلعم) بل يكتبها بكمالها ، فقال : إن أول من رمزها بصلعم قطعت يده (١) .

وقد كان الكسائي يفعله – كما قاله السخاوي – والجهلة من أبناء العجم غالباً ، وعوام الطلبة ، ثم قال : لكن وجد بخط الذهبي وبعض الحفاظ كتابتها هكذا (صلى الله علم) قال : وربما أقتفيت أثرهم فيه بزيادة لام أخرى قبل الميم (يعني هكذا عللم) مع التلفظ بهما غالباً ، والأولي خلافه (٢) .

الرابع : أن لا يستعمل كلمة " عز وجل " في النبي – (ﷺ) – وإن كان عزيزاً جليلاً ، ولا الصلاة والسلام في الصحابة استقلالاً ويجوز تبعاً (٣) .

الخامس : إذا جاءت الرواية بشيء منه كانت العناية به أشد ، يعني إذا ذكر في النص شيء من الدعاء والثناء على الله سبحانه ، أو رسوله – (ﷺ) – فلا يصح أن يهمل بل يجب أن يعتني به عناية شديدة (٤) .

السادس : استحب المحدثون كتابة الصلاة على غير نبينا (ﷺ) من الأنبياء – صلي الله وسلم عليهم – كما صرح به بعض العلماء والترضي على الصحابة ، والترحم على العلماء وسائر الأخيار (٥) .

ولو أنه جمع نبينا – (ﷺ) – مع النبي المذكور في الصلاة والتسليم عليه لكان أولى خروجاً من الخلاف .

---

(١) المرجع السابق . قلت : ولم أقف على إسم ذلك الرجل .

(٢) فتح المغيث ٣ / ٧٠ – ٧١ .

(٣) تدريب الراوي ٢ / ٧٦ .

(٤) بتصرف من تدريب الراوي ٢ / ٧٦ .

(٥) فتح المغيث ٣ / ٧٣ .

١٠ – معرفة المختصرات والإشارات والرموز المتفق عليها والمختلف فيها :

لأنه قد غلب عليهم الاقتصار في الخط على الرمز في كلمة " حدثنا " وكلمة "أخبرنا" لتكرارها ، وشاع ذلك وظهر بحيث لا يخفي ، ولا يلتبس فيكتبون من حدثنا الثاء والنون والألف ويحذفون الحاء والدال فتكون هكذا (ثنا) ، وقد تحذف الثاء أيضاً ويقتصر على الضمير فيكون هكذا (نا) .

وقد تزاد دال في أول رمز حدثنا ويحذف الحاء فقط فتكون (دثنا) ووجدت الدال المذكور في خط الحاكم وأبي عبد الرحمن السلمي والبيهقي (١) .

ويكتبون من " أخبرنا " (أنا) ولا تحسن زيادة الباء قبل النون ، وإن فعله البيهقي وغيره لئلا تلتبس برمز حدثنا . وقد تزاد راء بعد الألف (أرنا) ، أو خاء (أخنا) كما وجد في خط بعض المغاربة ، ولكنه لم يشتهر – فيما قاله السخاوي (٢) .

وأما حدثني فيرمزون لها أيضاً بـــ (ثني) أو (دثني) دون أخبرني ، وأنبأنا ، وأنبأني . قاله السيوطي (٣) . وأما قال : فقال العراقي : منهم من يرمز لها بقاف ، ثم اختلفوا فبعضهم يجمعها مع أداة التحديث فيكتب (قثنا) يريد (قال حدثنا) ، قال : وقد توهم بعض من رآها هكذا أنها الواو التي تأتي بعد حاء التحويل لتفصل بين الإسنادين ، وليس كذلك . وبعضهم يفردها فيكتب (ق ثنا) وبالجملة فالرمز لها اصطلاح متروك (٤) .

---

(١) مقدمة ابن الصلاح / ١٢١ ، وفتح المغيث ٣ / ١٠٧ ، وتدريب الراوي ٢ / ٨٦ .
(٢) إرشاد النووي / ١٥٠ ، وفتح المغيث ٣ / ١٠٧ ، وتدريب الراوي ٢ / ٨٦
(٣) تدريب الراوي ٢ / ٨٧ .
(٤) فتح المغيث للعراقي / ٢٥١ ، وفتح المغيث ٣ / ١٠٨ ، وتدريب الراوي ٢ / ٨٧ .

وأما (ح) المكتوبة بين الأسانيد فإن المحدثين كانوا يكتبون (ح) إذا كان للحديث إسنادان أو أكثر وذلك للانتقال من إسناد إلي آخر ، ولم يعرف بيانها عمن تقدم ولذلك اختلف العلماء في بيان المراد منها

فذهب بعضهم إلي أنها رمز لكلمة " صح " وذلك لأن جماعة من الحفاظ كأبي مسلم الليثي (١) وأبي عثمان الصابوني (٢) كانوا يكتبون موضعها " صح " فيشعر ذلك بأنها رمز " صح " (٣) .

قال ابن الصلاح: وحسن إثبات "صح" هنا لئلاً يتوهم أن حديث هذا الإسناد سقط ، ولئلا يركب الإسناد الثاني على الإسناد الأول فيجعل إسناداً واحداً (٤) .

وقيل هي حاء من التحويل من إسناد إلي إسناد .

وقيل حاء من حائل لأنها تحول بين إسنادين فلا تكون من الحديث ولا يلفظ عندها بشيء .

وقيل هي رمز إلي قولنا " الحديث " وإن أهل المغرب كلهم يقولون إذا وصلوا إليها : الحديث . والمختار أنه يقول عند الوصول إليها حا ويمر . قال ابن الصلاح : فإنه أحوط الوجوه وأعدلها (٥) .

---

١ – هو الإمام المحدث الحافظ الجوال عمر بن علي بن أحمد أبو مسلم الليثي ، مات سنة (٤٦٨) سير النبلاء ١٨/ ٤٠٧ ، وتذكر الحافظ ٤ / ١٢٣٥

٢ – الإمام العلامة ، شيخ الإسلام إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد المذكر المحدث ، القدوة ، مات سنة (٤٤٩) . سير النبلاء ١٨ / ٤٠ .

(٣) تدريب الراوي ٢ / ٨٨ .

(٤) مقدمة ابن الصلاح / ١٢١ .

(٥) مقدمة ابن الصلاح / ١٢٢ ، وتدريب الراوي ٢ / ٨٨ .